(«الحرية»، **مصدر سبق ذكره**). وتطوّرت محاولات تشجيع الاعتماد على النفس، ممّا أدّى الى انخفاض حجم استيراد المناطق المحتلة من اسرائيل من البيض والخضراوات، على سبيل المثال، الى أقل من عشرة بالمئة من احتياجاتها (شيام باتيا، «حفلة شاي بيت ساحور»، **مصدر سبق ذكره**).

على أية حال، اذا كانت سلطات الاحتلال ركّزت على تغيّر الوجه العلني للانتفاضة، والذي ميّزته التظاهرات الحاشدة وعمليات القاء الحجارة والزجاجات الحارقة، وهو ما يؤكده، بدرجة ما، مسؤولون فلسطينيون، فقد خلقت الانتفاضة تأثيرات «خفية، وعميقة، قد تجبر اسرائيل، في نهاية الأمر، على الاختيار بين المطالب الاقليمية لزعمائها وبين وجودها بحد ذاته» (جون هول، «الانتفاضة لا تزال تعيش مرحلة الحجر»، **القبس**، ١٩٨٩/١٢/٧؛ نقلاً عن **تايم**، بدون ذكر تاريخ النشر). وهي قد غيّرت من **تكتيكاتها** وأساليبها تبعاً لتطوّر الاحداث. و«أجبر الفلسطينيون خلالها [سلطات الاحتلال الاسرائيلي] على اقتسام الادارة في المناطق المحتلة معها. ولا تستطيع [هذه السلطات] الغاء هذه الازدواجية بسهولة» (ايهود يعري، «نداء للتدخل»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/١٣، من ندوة حول عامين على الانتفاضة أُجريت في تل ـ أبيب). وأكد فلسطينيون بناء مثل هذا النظام المزدوج. «فهناك ادارة مدنية [اسرائيلية] عندما يفرضها الجيش [الاسرائيلي]، وهناك ادارة لجان [شعبية فلسطينية] عندما ينسحب الجنود» (فراشون وهيلر، **مصدر سبق ذكره**). لقد انتقلت الانتفاضة، خلال مسيرة عامين، من الشعارات السياسية الى الوقائع. وأعطت المعاناة للناس القوة الروحية على الاستمرار (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٩/١٢/٨). وتعلّم الفلسطينيون عبور حقول المصاعب والتكيّف، نسبياً، مع الاوضاع المتطورة والمستجدة. ونشأ بين المواطنين، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مستوى متقدم من وعي ضرورة التعاطي مع أكثر الظروف قساوة لمواجهة الواقع وتحقيق الاهداف. فلم تقع حالات تردّد ملموسة باتجاه الخروج على الانتفاضة، أو الابتعاد من مسيرتها التي جرفت المجتمع الفلسطيني بكل فئاته وقطاعاته التي ظلت أمينة للانتفاضة، باعتبارها معركتها التي لم تستطع اسرائيل تحقيق نصر عليها. وجاءت تجربة بيت ساحور، في النصف الثاني من العام الثاني للانتفاضة، لتعيد تقويم الوضع، وأعطت نموذجاً متقدّماً لعملية المقاطعة، وشكلاً ناجحاً من العصيان، أفاد في اعادة رسم خطوط التجربة التي سبقتها، وتحديد دروسها على قاعدة تطوّر وعي السكان وادراكهم لمستوى التحوّلات في الانتفاضة في مراحلها المختلفة.

الثمن الآخر

أمّا على الجبهة الاسرائيلية، فقد أدّت الانتفاضة الفلسطينية الى تأثيرات كبيرة، وعميقة، في أكبر قطاعين اسرائيليين، هما الاقتصاد والمؤسسة العسكرية. فقد اندلعت الانتفاضة في وقت بدأ الاقتصاد الاسرائيلي يستعيد بعض عافيته، في أعقاب الأزمة التي عانى منها منذ العام ١٩٨٤. فبدأت تشكّل له استنزافاً أعاق تنفيذ الخطط الاقتصادية الاسرائيلية ومحاولات تحقيق استقرار اقتصادي. وأدّت الانتفاضة الى تعميق الأزمة وأحداث ركود اقتصادي، حيث انخفض حجم الاستثمارات ومعدّل النمو الاقتصادي، وارتفعت نسبة البطالة، ومنيت قطاعات وفروع اقتصادية بخسائر كبيرة، وهبطت الصادرات، وازدادت نفقات الامن والشرطة. ونجحت الانتفاضة في خلق جو من عدم الاستقرار العام، الذي أدى الى جمود، وتوقف، نمو حركة الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (د. عبدالفتاح ابو شكر، «آثار الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الكاتب**، حيفا، العدد ١١٥، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٩، ص ٣٣). وقدّر الوزير الاسرائيلي، غاد يعقوبي، الذي أبدى شكوكه في امكان دفع الاقتصاد الاسرائيلي الى مرحلة التطوّر والنمو في ظروف ما بعد الانتفاضة، تأثير الانتفاضة في الناتج القومي بتراجع نسبته اثنان بالمئة، أي ما يعادل مليارى شيكل سنوياً؛ وبالتالي، تكون الانتفاضة قد أوقعت خسارة مباشرة في الناتج القومي بلغت أربعة مليارات شيكل خلال عامين. أمّا نائب وزير المالية، يوسي بايلين، فحدّد الخسارة بـ ١,٥ بالمئة، أي ما يعادل ١,٥ مليار شيكل في السنة. لكنه تحدث عن تأثيرات غير مباشرة قال انه «لا يمكن تحديدها الاّ بعد مرور وقت طويل على الاحداث» (د. احمد سعد، «ما هي تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الاسرائيلي»، **الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٩/١٢/١٠، ص ٣).